

Distr.: General
23 November 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والخمسون

17-8 شباط/فبراير 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية

الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2020 من أجل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والصلات التي تربط هذه الخطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتضمن التقرير، الذي كُتب في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استعراضاً لآثار الجائحة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا واستجابات البلدان الأفريقية وشركائها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة للأزمة. ويعرض التقرير التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، فضلاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إعادة بناء أفريقيا ما بعد الجائحة بشكل أفضل. وترد توصيات بشأن السياسات العامة لتحقيق التعافي المستدام.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.5/2021/1

241220 101220 20-15791 (A)



أولا - مقدمة

1 - قدمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2001، رؤية وإطارا للسياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية في أفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. ومنذ ذلك الحين، دُمجت أهداف الشراكة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، اللتين ولدتا زحما إضافيا للعمل من أجل عالم شامل ومزدهر وسلمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب، بما في ذلك في أفريقيا. ويتضمن هذا التقرير، الذي كُتب في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استعراضا لآثار الجائحة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، يليه عرض لاستجابات البلدان الأفريقية وشركائها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة لذلك. وأخيرا، يعرض التقرير التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، فضلا عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إعادة أفريقيا ما بعد الجائحة بشكل أفضل.

ثانيا - الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واستجابات مختارة

2 - رغم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بدأت كحالة طوارئ صحية، أصبحت أزمة اجتماعية واقتصادية مدمرة في أفريقيا، مما أدى إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مثل الحد من الفقر وعدم المساواة. فقد أصابت أفقر الناس وأضعفهم، وأظهرت أوجه القصور الهيكلية من قبيل عدم كفاية البنى التحتية الصحية والتعليمية والتكنولوجية، ومحدودية الحماية الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين، وكبر حجم القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتعذر الحصول على الخدمات الأساسية، وضيق مساحات الإنفاق من المالية العامة، وارتفاع خطر التعرض لمحنة مديونية شديدة في العديد من البلدان، مما يجعلها عرضة بوجه خاص لآثار الجائحة الدائمة.

ألف - الصحة

3 - مقارنة بالقارات الأخرى، شهدت أفريقيا عددا منخفضا نسبيا من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا والوفيات الناجمة عنه. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ عدد الحالات المؤكدة 1 665 653 حالة وبلغ عدد الوفيات 40 225 حالة وفاة، مما يعني أن أفريقيا، التي تضم 17 في المائة من سكان العالم، لم تمثل سوى 4,1 في المائة من مجموع الحالات المؤكدة و 3,6 في المائة من الوفيات⁽¹⁾. وقد كان للتدخلات المبكرة دور حاسم في الحد من انتشار الفيروس. وقامت الحكومات في جميع أنحاء أفريقيا، بدعم من المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها وشركاء آخرين، بما في ذلك مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا، باتخاذ إجراءات إغلاق وتدابير وقائية أخرى لاحتواء انتشار المرض في ضوء النظم الصحية الهشة، وعلى أساس التجربة التي مرّت بها القارة أثناء جائحة مرض فيروس إيبولا الذي كانت له آثار مدمرة في عدة بلدان على مدى العقد الماضي.

(1) World Health Organization (WHO), Regional Office for Africa, "COVID-19 situation update for the WHO African region", External Situation Report 34 (21 October 2020).

4 - والهيكلي العمري لسكان في أفريقيا التي تنسب بصغر سن سكانها قد حمى أفريقيا من ارتفاع معدلات الإصابة والوفاة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، طالت 91 في المائة من الإصابات السكان الذين تقل أعمارهم عن 60 سنة، وأكثر من 80 في المائة من الحالات كانت عديمة الأعراض⁽²⁾. وثمة عوامل أخرى من قبيل المناعة الموجودة أصلاً وكون معظم السكان يعيشون في الأرياف في مناطق أقل كثافة وتشهد حركة أقل للسكان. وتتركز الإصابات في عدد قليل من البلدان، حيث تمثل 10 بلدان ما نسبته 82 في المائة من جميع الحالات المبلغ عنها، و 5 بلدان ما نسبته 77 في المائة من جميع الوفيات. وكانت جنوب أفريقيا البلد الأكثر تضرراً، إذ سجلت زهاء نصف الحالات والوفيات المبلغ عنها كلها⁽³⁾. وتظهر البيانات المستمدة من واقع التجربة أن كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، والأشخاص المنقوصي المناعة والذين يعانون من أمراض مزمنة وأولئك الذين يعيشون في ظروف سيئة هم أكثر عرضة للتأثر بشدة من مرض فيروس كورونا. ولذلك يُرجَّح أن يكون ارتفاع عدد الوفيات المسجلة في الجزائر ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا مرتبطاً بسكانها الأكبر سناً نسبياً، في حين يرجع عدد الوفيات في إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا إلى عواصمها المكتظة بالسكان. وقد تبين أن ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب أفريقيا قد زاد من معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19⁽⁴⁾.

5 - وعلى الرغم من أن أفريقيا قد نجت على ما يبدو من أزمة صحية، لا يزال اتجاه الجائحة المستقبلي غير مؤكد في وقت تخفف فيه البلدان الأفريقية تدابير الإغلاق الشامل وتفتح حدودها أمام المسافرين من رجال الأعمال والسياح. وحتى إن كان السكان الأصغر سناً أقل عرضة للإصابة بمرض فيروس كورونا، فقد أثرت الجائحة في صحة سكان أفريقيا بشكل غير مباشر. فتدابير الإغلاق الشامل المحلية والوطنية قد عطلت تقديم خدمات الرعاية الصحية في المقام الأول، بما في ذلك حملات التحصين الروتينية، وبرامج مكافحة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة. كما أن الخوف من الإصابة بمرض فيروس كورونا في مرافق الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على التنقل، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فقدان الوظائف، قد حالت دون إحضار الوالدين أطفالهم إلى مراكز الرعاية الصحية. والبلدان الخمسة الأكثر تضرراً من هذه الاضطرابات هي الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا ومدغشقر والسودان. ويمكن أن تؤدي الاضطرابات المرتبطة بكوفيد-19 في خدمات الصحة والتغذية الأساسية إلى زيادات كبيرة في نقص التغذية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، أي 1,5 مليون طفل إضافي مصاب بالهزال و 67 000 حالة وفاة إضافية يمكن الوقاية منها في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2020⁽⁵⁾.

6 - وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه قصور في الرعاية الصحية في العديد من البلدان الأفريقية حيث تمثل إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية أحد أكثر التحديات إلحاحاً التي يواجهها كثير من الناس، بسبب انخفاض عدد المرافق الصحية والعاملين الصحيين؛ وبسبب القيود المالية وغيرها من القيود

(2) المرجع نفسه، "Social, environmental factors seen behind Africa's low COVID-19 cases", 24 September 2020.

(3) النسب المئوية مأخوذة من منشور مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا، "COVID-19 situation update for the WHO African region".

(4) United Nations, "Policy brief: COVID-19 and universal health coverage", October 2020.

(5) Derek Headey and others, "Impacts of COVID-19 on childhood malnutrition and nutrition-related mortality", *Lancet*, vol. 396, No. 10250 (August 2020).

التي تحول دون الحصول على الخدمات الصحية. ففي السنغال وكينيا، على سبيل المثال، يدفع الكينيون والسنغاليون قرابة 45 في المائة من تكلفة خدمات الرعاية الصحية من ماله الخاص⁽⁶⁾. وكثيراً ما يؤدي عبء التكاليف المالية المرتفع بالكثيرين إلى الفقر ويعني أن الناس يؤخرون التماس الرعاية الطبية إلى أن تصبح الحالة مزمنة. وتعمل البلدان الأفريقية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين بجد لضمان إمكانية تقديم الخدمات الصحية الأساسية حتى في الوقت الذي تتصدى فيه البلدان للجائحة. ويفقر العديد من البلدان الأفريقية إلى الأطباء (0,2 لكل 1 000 شخص)، وأسرة المستشفيات (1,8 لكل 1 000 شخص)، والبنى التحتية الصحية الأساسية اللازمة للتصدي لهذه الجائحة على نحو ملائم، بما في ذلك المستشفيات ومختبرات التشخيص⁽⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، يواجه العاملون الصحيون درجة عالية من احتمال الإصابة بالمرض بسبب الافتقار إلى معدات الحماية الشخصية المناسبة. وقد ازدادت إصابات العاملين الصحيين تدريجياً، حيث بلغ مجموع الإصابات المبلغ عنها في 43 بلداً 44 055 إصابة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتظل جنوب أفريقيا أكثر البلدان تضرراً، حيث فيها 62 في المائة من هذه الإصابات (27 360 عاملاً صحياً مصاباً)⁽⁸⁾.

7 - وكما يتبين من حالة موريشيوس، يكمن النجاح في معالجة الآثار الصحية للجائحة في وجود إرادة سياسية قوية، واستثمار كاف في البنى التحتية ومعدات الرعاية الصحية، وتأمين التغطية الصحية الشاملة، واتباع نهج متعدد القطاعات. وفي 21 أيار/مايو 2020، لم تكن موريشيوس قد أبلغت عن أي إصابة جديدة لمدة 23 يوماً، وهي تجري 3 000 اختبار للكشف عن الفيروس يومياً. وبصرف النظر عن الميزة الطبيعية التي تتمتع بها بوصفها جزيرة، مما يسمح لها بالسيطرة بسهولة على حركة الناس الداخلين إلى البلد والخارجين منه، توفر موريشيوس تغطية صحية شاملة ونظاماً مختبرياً قوياً لسكانها. وأخيراً، تعقد الحكومة اجتماعات يومية للجهات المعنية المتعددة لمناقشة الجائحة.

باء - النمو الاقتصادي والعمالة والأجور

8 - أدت القيود غير المسبوقة المفروضة على التحركات والأنشطة الرامية إلى إبطاء انتشار فيروس كورونا القاتل إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية وأغرقت الاقتصاد العالمي في حالة ركود. وقد أثرت التخفيضات الهائلة في الطلب العالمي على السلع والخدمات تأثيراً سلبياً على الاقتصادات الأفريقية. وانهار بوجه خاص الطلب على النفط والمعادن والخدمات السياحية وأسعارها. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر وازداد هروب رؤوس الأموال. وتعطل الإنتاج والطلب المحليان. وتنتج أفريقيا نحو أول ركود اقتصادي تشهده منذ 25 عاماً، مع توقع حصول تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ناقص 1,6 في المائة في عام 2020⁽⁹⁾. ويتوقع أن ينكمش النمو في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 3,3 في المائة في عام 2020، وأن يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 6 في المائة، مما يوقف التقدم الاقتصادي المحرز على مدى عقد من الزمن. ومن المتوقع أن ينتعش معدل نمو المنطقة دون الإقليمية ليصل

(6) انظر www.ilo.org/africa/areas-of-work/social-protection/lang--en/index.htm.

(7) United Nations, "Policy brief: impact of COVID-19 in Africa", updated, 20 May 2020.

(8) WHO, Regional Office for Africa, "COVID-19 situation update for the WHO African region".

(9) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "World economic situation and prospects as of mid-2020", January 2020.

إلى 2,1 في المائة في عام 2021، أي أقل بنسبة 2,4 في المائة عن عام 2019، على افتراض حدوث انتعاش نشاط اقتصادي وانتعاش الاستثمار والاستهلاك المحلي⁽¹⁰⁾.

9 - وكان أثر أزمة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي هو الأكبر في البلدان التي تعتمد على السياحة. ففي البلدان التي يسهم فيها قطاع السفر والسياحة بأكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي، بنسبة تبلغ بالمتوسط ناقص 3,3 في المائة في عام 2020⁽¹¹⁾. وكذلك تضررت البلدان المصدرة للسلع الأساسية بشدة. وقد تنخفض إيرادات أفريقيا من الصادرات بنحو 101 بليون دولار في عام 2020 بسبب الخسائر المتوقعة من الصدمات النفطية وحدها⁽¹²⁾. وعلى النقيض من ذلك، من المرجح أن تشهد البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بما في ذلك تلك التي لديها قطاع زراعة قوي، تباطؤاً في نموها الاقتصادي، ولكنه سيظل نمواً إيجابياً⁽¹³⁾.

10 - ونظراً لأن حالات الركود الناجمة عن كوفيد-19 في الاقتصادات المتقدمة تؤثر سلباً على اقتصادات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه المجموعات الأخيرة من البلدان قد تتأثر على نحو غير متناسب بالأزمة. وإذا افترضنا أن اقتصادات مجموعة العشرين قد شهدت انتعاشاً في عام 2021، فإن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ستحتاج إلى أربع أو خمس سنوات لكي يعود ناتجها المحلي الإجمالي إلى المسار الذي كان متوقعاً قبل وقوع الأزمة⁽¹⁴⁾. ونظراً لأن 75 في المائة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الـ 48 هي إما من أقل البلدان نمواً أو من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الآثار القصيرة والمتوسطة الأجل ستكون شديدة.

11 - وأثر تدابير الإغلاق والركود الاقتصادي كبير على وظائف العمال وأسرهم وسبل عيشهم، وكذلك على المؤسسات. وفي عام 2020، كانت النسبة المئوية لساعات العمل الضائعة في أفريقيا هي الأعلى خلال الربع الثاني، حيث بلغت 15,6 في المائة. وشهدت منطقة شمال أفريقيا خسائر أكبر من خسائر أفريقيا جنوب الصحراء، التي بلغت 21,2 في المائة و 14,5 في المائة على التوالي. وتساوي هذه النسب المئوية 60 مليون وظيفة و 13 مليون وظيفة و 45 مليون وظيفة بدوام كامل، خسرتها أفريقيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء على التوالي في الربع الثاني من عام 2020⁽¹⁵⁾. وجنوب أفريقيا، التي فرضت أكثر تدابير الإغلاق الشامل صرامة في العالم، حيث أغلقت جميع قطاعات اقتصادها المتطور جداً تقريباً خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، فقدت 2,2 مليون وظيفة في الربع الثاني من العام، ليرتفع معدل البطالة فيها إلى مستوى قياسي بلغ 42 في المائة⁽¹⁶⁾.

(10) World Bank, *Africa's Pulse*, vol. 22 (October 2020).

(11) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "COVID-19 in Africa: regional socioeconomic implications and policy priorities", 7 May 2020.

(12) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "World economic situation and prospects as of mid-2020".

(13) World Bank, *Africa's Pulse*, vol. 22.

(14) Namsuk Kim, "How long will it take for LDCs and SIDS to recover from the impacts of COVID-19?", DESA Working Paper, No. 170 (New York, October 2020).

(15) International Labour Organization (ILO), "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", 6th ed., 23 September 2020.

(16) انظر www.statssa.gov.za/?p=13652.

12 - ويعمل 85 في المائة من العمال في القطاع غير الرسمي في أفريقيا. وهؤلاء العمال، ولا سيما العاملون في أعمال غير رسمية في المناطق الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء، يضمنون عددا أكبر من النساء والشباب، وهم من الفئات الضعيفة بوجه خاص، نظرا إلى افتقارهم عموما إلى الحماية الاجتماعية وقلة متوسط دخلهم. وفي الشهر الأول من الأزمة، تشير التقديرات إلى انخفاض إيرادات العاملين في القطاع غير الرسمي بنسبة 81 في المائة⁽¹⁷⁾.

13 - وقد تأثرت بشكل غير متناسب بالعواقب الاقتصادية الوخيمة للجائحة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل 80 في المائة من مجموع العمالة والتي تستخدم عامة حصة أكبر من الفئات الضعيفة من القوة العاملة، مثل النساء والشباب والأشخاص من الأسر المعيشية الأفقر. وعادة ما يفتر أصحاب المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، إلى مصدات مالية لمواجهة الأزمة، ويضطرون إلى بيع أصولهم الإنتاجية للاستهلاك المباشر والبقاء على قيد الحياة، مما يعرض سبل كسب عيشهم وعيش عمالهم للخطر⁽¹⁸⁾.

14 - وفي أفريقيا، تحدث التدفقات التجارية عادة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بفضل انخفاض التعريفات الجمركية بين البلدان الأعضاء. وفي جماعة شرق أفريقيا، يبدو أن التجارة داخل المنطقة آخذة في التزايد في مواجهة الجائحة. فقد تجاوزت الصادرات الكينية إلى رواندا وأوغندا مستوياتها قبل انتشار الجائحة، وتسارعت وتيرة إعادة التصدير إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بشكل حاد بحلول تموز/يوليه. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تغتنم الفرصة التي تتيحها كوفيد-19 لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا كاملا، مما سيتيح زيادة توسيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتنظيم الإنتاج عبر البلدان داخل المناطق، للتعويض جزئيا عن الصعوبات التي تواجهها البلدان في الاستيراد من الشركاء الخارجيين.

جيم - الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة

15 - قبل كوفيد-19، كان الفقر الناجم عن انخفاض الدخل يتراجع في أفريقيا ككل. وانخفض معدل الفقر المدقع - نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم - من 35,5 إلى 34,4 في المائة بين عامي 2015 و 2018، رغم زيادة هذه النسبة من 1,1 إلى 2,2 في المائة في شمال أفريقيا، بسبب انخفاض الدخل الحقيقي والاستهلاك في مصر، وبسبب العنف وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل الفقر المدقع من 41,8 في المائة إلى 40,2 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه ظل مستقرا عند مستويات مرتفعة منذ عام 1990، واليوم تشهد المنطقة دون الإقليمية أعلى مستوى من الفقر المدقع في العالم. واقتارنا مع النمو السكاني السريع، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء من 416 مليون شخص إلى 433 مليون شخص بين عامي 2015 و 2018⁽¹⁹⁾. وبحلول نهاية عام 2020، قد يؤدي انكماش نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الجائحة إلى دفع ما بين 26,2 مليون و 40 مليون شخص إلى الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء⁽²⁰⁾.

(17) ILO, "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", 3rd ed., 29 April 2020.

(18) ILO, "COVID-19 crisis in Africa: building back better", background note for the Africa regional event, July 2020.

(19) انظر <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx>

(20) البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدل الأحوال (واشنطن العاصمة، 2020).

- 16 - ومن خلال منظور متعدد الأبعاد ينظر في أوجه الحرمان التي يعاني منها الناس في مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، يتبين أن مدى انتشار الفقر واسع أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء. ورغم انخفاض نسبة وجود الفقر المتعدد الأبعاد، التي تمثل نسبة الناس الذين يعانون من الفقر بأبعاد متعددة، لا تزال هذه النسبة مرتفعة إذ بلغت 55 في المائة في عام 2020. ونسبة وجود الفقر أعلى بكثير في المناطق الريفية أعلى بكثير (71,9 في المائة، أو 466 مليون نسمة) مقارنة بالمناطق الحضرية (25,2 في المائة، أو 92 مليون نسمة). ويعيش قرابة نصف فقراء العالم الذين يعانون من الفقر بأبعاد متعددة والبالغ عددهم 1,3 بليون نسمة (43 في المائة تقريبا) في أفريقيا جنوب الصحراء (558 مليون نسمة)⁽²¹⁾. ومن المتوقع أن تعرض جائحة كوفيد-19 التقدم المحرز في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في أفريقيا للخطر من خلال تأثيرها الشديد على اثنين من مؤشرات: التغذية والانتظام في المدارس.
- 17 - وفي أفريقيا، تفتت الجائحة وسط ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وقد ارتفع معدل انتشار نقص التغذية ليبلغ 19,1 في المائة من السكان في عام 2019، أي 250 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، بعد أن كان 18,3 في المائة في عام 2015. ويبلغ معدل انتشار نقص التغذية في أفريقيا أكثر من ضعف المتوسط العالمي (8,9 في المائة) وهو أعلى معدل في جميع مناطق العالم. وتعيش الغالبية العظمى (94 في المائة) من سكان أفريقيا الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفع معدل الانتشار من 21,2 في المائة إلى 22 في المائة.
- 18 - وانعدام الأمن الغذائي، الذي يتعدى الجوع ليقس عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الغذاء المغذي والكافي، أخذ في الازدياد أيضا. وفي الفترة بين عامي 2015 و 2019، ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد⁽²²⁾ في أفريقيا من 16,8 إلى 19 في المائة. ومباشرة قبل الجائحة، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء 228 مليون شخص، من بينهم 79 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي أنهم معرضون لانعدام أمن غذائي شديد يهدد حياتهم أو سبل عيشهم.
- 19 - وتعتمد أغلبية سكان أفريقيا (60 في المائة على الأقل) على الزراعة لكسب الرزق والحصول على الغذاء. ويتعين على أفريقيا استيراد الغالبية العظمى من الأغذية (أكثر من 80 في المائة في عام 2018) لأن إنتاجها الزراعي غير كاف لتلبية احتياجاتها ولتتعم بالأمن الغذائي. والصدمات الاقتصادية، إلى جانب النزاعات والظواهر الجوية القصوى مثل الجفاف والأعاصير، والآفات مثل انتشار الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا، هي المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا. ولذلك، فإن عمليات إغلاق الحدود وتدابير الإغلاق الشامل وانقطاع سلاسل الإمداد والركود الاقتصادي الناجمة عن الجائحة، قد أثرت سلبا على إمدادات الأغذية والإنتاج الزراعي، ومن المتوقع أن تضاعف عدد أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا في عام 2020⁽²³⁾.

United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative, (21) *Global Multidimensional Poverty Index 2020: Charting Pathways Out of Multidimensional Poverty – Achieving the SDGs* (2020).

(22) وقد عانى الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد من الجوع، وظلوا في أحلك الظروف لعدة أيام دون تناول الطعام.

Global Network against Food Crises and Food Security Information Network, *Global Report on Food Crises 2020: Joint Analysis for Better Decisions* (2020).

20 - وقد أدت تدابير الإغلاق الشامل وانخفاض النمو الاقتصادي إلى نقص في الإيرادات الحكومية، رافقته زيادة في النفقات بسبب اعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة الضرورية. وعجز الميزانيات الناجم عن ذلك فرض على الحكومات التخطيط من أجل خفض النفقات بشكل كبير خلال السنوات المالية المقبلة. ولن يفاقم ذلك عدم المساواة فحسب، بل سيُضَرّ بشكل غير متناسب بالنساء والأطفال لأنهم من بين المتلقين الرئيسيين للنفقات الاجتماعية⁽²⁴⁾.

21 - وكما هو الحال في أي أزمة، أضرت جائحة كوفيد-19 بأشد الفئات ضعفا وفاقمت أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك في عالم العمل. وقد أثرت تدابير الإغلاق الشامل بشكل غير متناسب على القطاعات غير الرسمية والشركات الصغيرة في قطاع الخدمات. ويزداد احتمال تعرّض العاملين في هذه القطاعات لتخفيض ساعات عملهم، وفقدان الدخل، وخسارة الوظائف لأنهم لا يستطيعون القيام بأنشطتهم من المنزل، ولديهم مهارات أقل، ويفتقرون عادة إلى الحماية الاجتماعية. وفي أفريقيا، من الأرجح أن تكون النساء والشباب في هذه الفئة من العمال، وبالتالي فقد تأثروا بشكل غير متناسب، حيث عانوا من زيادة سريعة في البطالة وفقدان الدخل منذ بداية الجائحة. وإضافة إلى ذلك، يتعرّض الشباب، ولا سيما الشابات، لخطر التخلف عن الركب في مجالات التعليم والصحة والرفاه في مرحلة هامة من مراحل حياتهم.

22 - وكشفت الأزمة أيضا عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتأصلة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، تعمل غالبية النساء في القطاع غير الرسمي (74 في المائة من النساء العاملات في وظائف غير زراعية يعملن في وظائف غير رسمية) والنساء ممثلات تمثيلا زائدا في قطاعات خدمات محددة تضررت بوجه خاص. فعلى سبيل المثال، كان عاملو المنازل، وغالبيتهم من الإناث اللاتي يعملن في وظائف غير رسمية، معرضين بشدة للضعف، حيث تعرض 72 في المائة منهم بدرجة كبيرة لخطر فقدان وظائفهم ودخولهم، بسبب تدابير الاحتواء والافتقار إلى تغطية الضمان الاجتماعي. وكذلك أنشطة البيع بالتجزئة والأسواق غير الرسمية - وهي قطاع اقتصادي آخر تضرر بشدة بسبب كوفيد-19 - توفر فرص العمل للكثير من النساء. وعادة ما تخصص منح الإغاثة الحكومية للعاطلين عن العمل للعاملين في القطاع الرسمي الذين يعجز أرباب عملهم عن دفع أجورهم، مما يُضِرُّ بهؤلاء العاملات. ولدى بعض الحكومات مجموعات مساعدة إضافية، وإن كانت أصغر، لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية غير الرسمية. وتشجع هذه الحكومات على مراعاة الطابع غير المنظور أو السكني في كثير من الأحيان لعمل الإناث غير الرسمي عند تحديد المستفيدات المؤهلات⁽²⁵⁾.

23 - وكذلك سجلت البلدان الأفريقية ارتفاعا كبيرا في حالات العنف الجنساني أثناء تدابير الإغلاق الشامل، بما شمل الاغتصاب والعنف المنزلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، كما تُظهر الزيادة الكبيرة في عدد المكالمات إلى مراكز المساعدة الوطنية. فعلى سبيل المثال، تضاعفت هذه المكالمات في جنوب أفريقيا وزادت بأكثر من 10 أضعاف في كينيا، مما دفع رئيسا البلدين إلى الأمر بإجراء التحقيقات في جميع الحالات ومحاكمة المنتهكين. وفي مالي، ازداد العنف الجنساني بنسبة 35 في المائة، وأبلغ عن 484 حالة في نيسان/أبريل 2020، مقارنة بـ 317 حالة في نيسان/أبريل 2019⁽²⁶⁾.

(24) ILO, "A gender-responsive employment recovery: building back fairer", policy brief, July 2020

(25) المرجع نفسه.

(26) United Nations Population Fund, "Impact of COVID-19 on gender-based violence in West and Central Africa", 9 July 2020

24 - ورغم التحديات، وسّعت البلدان الأفريقية بدرجة كبيرة نطاق الحماية الاجتماعية. وقد تضاعف عدد برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات التي أدّت دورا كبيرا في الحد من الفقر ومواطن الضعف، ثلاث مرات بين عامي 2000 و 2015⁽²⁷⁾. واستجابة للجائحة، وضع العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء برامج جديدة أو عدّلت الخطط القائمة لتشمل قطاعا أوسع من السكان، وزادت في بعض الحالات من الاستحقاقات المدفوعة. وبعض هذه المدفوعات موجّه إلى العاملين في القطاع غير الرسمي والفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء اللاتي تضررن بشكل غير متناسب من الجائحة، نظرا لأن الكثير منهن يعملن في الاقتصاد غير الرسمي وهن من مقدمات الرعاية الأولية.

25 - وتشمل تدابير الدعم منحة عينية، معظمها من المساعدات الغذائية؛ ودعم خدمات المرافق العامة مثل تأجيل فاتورة المياه والكهرباء أو قيام الحكومات بتغطيتها؛ ومبادرات عديدة نظمها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية تستهدف الفئات الأكثر ضعفا، ومنها المهاجرون واللاجئون والعاملون في القطاع غير الرسمي. وتجد بعض المنظمات المجتمعية طرقا مبتكرة لتقديم المساعدة الاجتماعية عن طريق تشجيع الحوافز على تغيير السلوك لدعم أهداف الصحة العامة⁽²⁸⁾.

26 - وقد قامت البلدان بتكييف برامج الحماية الاجتماعية القائمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة التي نشأت عن كوفيد-19. وقدمت جنوب أفريقيا مدفوعات مبكرة من المنح الاجتماعية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بينما خصصت كينيا موارد لتقديم دعم إضافي للمسنين والأيتام وغيرهم من الفئات الضعيفة. ووسّعت أنغولا وكابو فيردي ومصر برامج المساعدة الاجتماعية القائمة لتشمل مستفيدين جدد. وقد أعطت إثيوبيا وكينيا الأولوية للتأمين على الثروة الحيوانية، بما في ذلك في المجتمعات الرعوية، وزادت إثيوبيا التحويلات الاجتماعية في المناطق الحضرية. وأنشأت ليسوتو نظام التحويل الاجتماعي "CASH+" في عام 2019 للتخفيف من آثار الجفاف، ويجري الآن توسيع نطاقه في إطار مواجهة كوفيد-19⁽²⁹⁾.

دال - التعليم والفجوة الرقمية

27 - لهذه الجائحة آثار مدمّرة على قطاع التعليم في أفريقيا. فالتعليم يؤدي دورا رئيسيا في بناء رأس المال البشري، ويؤثر بالتالي مباشرة على النمو الاقتصادي المستقبلي وعلى القدرة التنافسية في الأجل الطويل. وتعاني أفريقيا بالفعل من فجوة في المهارات لا يمكن إلا أن تتّسع من جراء إغلاق المدارس لفترات طويلة. وهناك قلق كبير من عدم عودة العديد من الأطفال والشباب في سن الدراسة، ولا سيما الفتيات، إلى المدارس بعد الجائحة، وهو أمر يثير القلق بالنسبة لقارة لديها أعلى معدلات الاستبعاد من التعليم⁽³⁰⁾.

28 - وحتى قبل أزمة كوفيد-19، كانت الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم الجيد في أفريقيا عالية، حيث كان خمس الأطفال والمراهقين والشباب مستبعدين تماما من التعليم بسبب تكاليف الرسوم المدرسية الباهظة وغيرها من المتطلبات، فضلا عن التمييز الواسع النطاق ضد الفئات الضعيفة

(27) International Policy Centre for Inclusive Growth and UNDP, *Social Protection in Africa: Inventory of Non-Contributory Programmes* (2016).

(28) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الحماية الاجتماعية: ضمان الاستجابة الفعالة والنهوض الشامل في سياق جائحة كوفيد-19 في أفريقيا"، 12 نيسان/أبريل 2020.

(29) المرجع نفسه.

(30) انظر <http://uis.unesco.org/en/topic/equity-education>.

مثل الفتيات وذوي الإعاقة. وبسبب الجائحة، أُغلقت مدارس كثيرة لأشهر، ولجأ بعضها إلى التعليم عن بعد، وهو أمر ينطوي على تحديات كبيرة بالنسبة للعديد من الطلاب الأفارقة، نظرا لمحدودية الوصول إلى الإنترنت والحواسيب. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتسنى لنحو 89 في المائة من الطلاب استخدام حواسيب منزلية، ويفتقر 82 في المائة منهم لإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت⁽³¹⁾. وقد عرّضت الفجوات الاجتماعية والرقمية أكثر الفئات حرمانا لخطر الخسارة التعليمية والتسرب المدرسي. وأظهرت الدروس المستفادة من الماضي، مثل تلك المستفادة من مرض فيروس الإيبولا، أن الأزمات الصحية يمكن أن تؤدي إلى التسرب المدرسي بين العديد من الفئات، ولا سيما أفقر الفتيات، وكثير منهن قد لا يعدن أبدا إلى المدرسة⁽³²⁾.

29 - وأدت الجائحة إلى تسليط الضوء بشكل حاد على أهمية التكنولوجيات الرقمية وبنيتها التحتية، نظرا لأن العديد من جوانب الحياة اليومية، ومنها التعليم والعمل والتجارة، قد انتقلت إلى المنصات الرقمية. فالتكنولوجيات الرقمية تتيح إمكانية تحسين رفاه الأسر المعيشية وزيادة إنتاجية الشركات وتخلق فرص عمل أفضل لعدد أكبر من الناس. فعلى سبيل المثال، أدى الوصول إلى الإنترنت الذي يسهّره الكابلات البحرية إلى حفز نمو فرص العمل في المهن الكثيفة المهارات في 12 بلدا أفريقيا⁽³³⁾. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة منخفضا إلى حد ما بين الأفراد والشركات في أفريقيا جنوب الصحراء.

30 - ويتعين على البلدان الأفريقية أن تستثمر أكثر في التكنولوجيات الرقمية وفي تطوير البنى التحتية من أجل تحسين القدرة على تحمل تكاليف الأجهزة والخدمات وتوفير المزيد من التقيف بشأن التكنولوجيات الحديثة لتحسين محو الأمية الرقمية. وهذه تدابير بالغة الأهمية لتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية وتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين وبين الشركات المختلفة الحجم، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية⁽³⁴⁾.

31 - وينبغي أن توفر البيئة التنظيمية حوافز لاعتماد تكنولوجيات رقمية سريعة، وأن تعزز المنافسة بين مشغلي الهواتف المحمولة، وتزود مقدمي الخدمات الحيوية، مثل المستشفيات وخدمات الطوارئ والإدارات الحكومية الرئيسية، بإمكانية الحصول على خدمات اتصالات عالية الجودة بتكلفة معقولة. وخلال الجائحة الحالية، أدت الحملات التي استخدمت الوسائل الرقمية دورا كبيرا في زيادة الوعي وتعبئة الناس لاتخاذ تدابير وقائية ضد انتشار كوفيد-19. وجرى دفع العديد من مدفوعات الضمان الاجتماعي باستخدام المنصات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات عن طريق الهواتف المحمولة.

هـ - الخدمات الأساسية والبنى التحتية والحوكمة

32 - إن الافتقار إلى المياه وخدمات الصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية يجعل أفريقيا عرضة بوجه خاص لكوفيد-19. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لم يحصل سوى 61 في المائة من السكان على خدمات مياه الشرب الأساسية و 25 في المائة منهم على خدمات النظافة الصحية في عام 2019. وفي

(31) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "منظومة التعلم عن بعد تكشف عن فجوات رقمية مروعة"، 21 نيسان/أبريل 2020.

(32) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء (باريس، 2020).

(33) *Financing for Sustainable Development Report 2020* (United Nations publication, Sales No. E.20.I.4)

(34) المرجع نفسه.

المجموع، افقر نحو 767 مليون شخص إلى مرفق النظافة الأساسية في منازلهم (مرفق غسل اليدين بالماء والصابون)⁽³⁵⁾. وفي المدارس، يفقر 56 في المائة من الأطفال، أو 225 مليون طفل، إلى خدمات أساسية لمياه الشرب، ويفقر 74 في المائة، أو 295 مليون طفل، إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية⁽³⁶⁾.

33 - ولأن نظافة اليدين ضرورية لوقف انتشار كوفيد-19، أطلقت مبادرة "نظافة الأيدي للجميع" ليصبح وصول الجميع إلى نظافة اليدين حقيقة واقعة في جميع البيئات. وتشارك في قيادة هذه المبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية اللتان تلتزمان بتخصيص موارد بشرية ومالية لتنسيق الجهود العالمية وتوجيه الموارد نحو دعم جهود التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتقوم مجموعة مختارة من الشركاء الأساسيين، من بينهم منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، بدور داعم، وتشارك الحكومات الوطنية والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لكفالة توافر المنتجات والخدمات بأسعار معقولة، لا سيما في المناطق المحرومة، ولتمكين ثقافة النظافة الصحية.

34 - وتزيد أوجه القصور الكامنة في البنية التحتية في أفريقيا تكاليف الإنتاج والمعاملات، وتحد من القدرة التنافسية في الأسواق، ولها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى وقف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يؤدي ضعف البنية التحتية إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنسبة 2 في المائة سنوياً، كما أنه يقلل الإنتاجية بنسبة تصل إلى 40 في المائة. ولا يحصل على الكهرباء سوى 38 في المائة من سكان أفريقيا و 25 في المائة من شبكة طرقها معبدة⁽³⁷⁾. وأفريقيا هي المنطقة الأقل اتصالاً بالإنترنت، حيث لا يستخدم الإنترنت سوى 28 في المائة من السكان وبلغ عدد المشتركين في النطاق العريض عن طريق الأجهزة المحمولة 34 شخصاً لكل 100 نسمة في عام 2019⁽³⁸⁾. وإذا بلغ مستوى الوصول إلى الإنترنت نفس مستوى انتشار الهواتف المحمولة، فقد يزيد الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا زيادة قد تصل إلى 300 مليار دولار. ويقدر أن أفريقيا تحتاج إلى ما بين 130 و 170 بليون دولار سنوياً لتوفير خدمات البنية التحتية هذه، ولكن ثمة الآن فجوة تمويلية تتراوح بين 68 و 108 بلايين دولار سنوياً⁽³⁹⁾.

35 - واعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام 2012 برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وهو الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي للبنى التحتية الإقليمية والقارية، من أجل التصدي لتلك التحديات. ومن المقرر أن يستمر البرنامج حتى عام 2040 لتطوير البنى التحتية ذات الأولوية في مجالات النقل والطاقة والمجاري المائية العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينقسم البرنامج إلى خطط عشرية، وستنفذ خطة العمل الثانية ذات الأولوية في الفترة 2021-2030. وستحدد الأولويات لتطوير البنية

(35) WHO and United Nations Children's Fund (UNICEF), "Hygiene baselines pre-COVID-19: global snapshot" (2020).

(36) WHO and UNICEF, *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Special Focus on COVID-19* (2020).

(37) African Union, *The Integrated Corridor Approach: A Holistic Infrastructure Planning Framework to Establish PIDA-PAP 2* (2020).

(38) International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2019*, (Geneva, 2019).

(39) David Stiggers and Cledean Mandri-Perrott, "Africa's infrastructure: great potential but little impact on inclusive growth", in African Development Bank, *African Economic Outlook 2018* (2018).

الأساسية القارية للعقد المقبل، وستعرض على رؤساء الدول والحكومات لاعتمادها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير 2021.

36 - وبالمثل، أنشأ الاتحاد الأفريقي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام 2003، لتكون أداة لرصد الأداء في مجال الحوكمة فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق الدروس المستفادة. ومُددت ولايتها لرصد تنفيذ خطة عام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكي تقود عملية إعداد تقرير الحوكمة في أفريقيا (Africa Governance Report)، الذي يتضمن تقييماً لحالة الحوكمة في أفريقيا. وبحلول شباط/فبراير 2020، كان 40 عضواً في الاتحاد الأفريقي قد انضموا إلى الآلية، وخضع 24 منهم لاستعراضات⁽⁴⁰⁾.

37 - وفي التقرير الأولي لعام 2020 المعنون "استجابة أفريقيا لكوفيد-19 في مجال الحوكمة"، وجدت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أن نوعية الحوكمة كما هي مفهومة في الأوقات العادية ربما تكون قد تضاءلت وأن خطر زيادة تهميش المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً قد يتفاقم في أفريقيا مع تنفيذ الحكومات تدابير الاحتواء. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر أغلبية المواطنين الأفارقة (62 في المائة) تدابير الحجر الصحي والإغلاق الشامل التي تفرضها حكوماتهم تدابير مشروعة. وكذلك أبرزت الآلية ما لهذه التدابير الفورية من آثار على الانتخابات والعمليات البرلمانية ومؤسسات المساءلة العامة. وحددت شمول المرأة في الحوكمة، وبذل الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني، وتوفير المهارات والموارد للمرأة على أنها من الشروط المسبقة الملحة لكبح جماح الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل. ويتضمن التقرير توصيات بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي: (أ) إنشاء نظام وطني شامل لحوكمة الاستجابة، وآليات مؤسسية وتشريعية لإدارة الكوارث؛ و (ب) تحقيق اللامركزية في المسؤوليات والقدرات المتعلقة بإدارة الكوارث، مع تنفيذ تدابير الاحتواء في إطار يحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان للمواطنين؛ و (ج) إدراج التخطيط للكوارث في أطر التخطيط الإنمائي الوطنية والمحلية؛ و (د) إنشاء آليات لضمان مساهمة الحكومات عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالكوارث، بما في ذلك استخدام الأموال العامة المخصصة لحالات الطوارئ التي تسببها الكوارث⁽⁴¹⁾.

ثالثاً - تمويل التنمية

ألف - الموارد المحلية

38 - حتى قبل الجائحة، كانت مستويات الموارد المحلية غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواجهت البلدان الأفريقية تحديات شديدة في زيادة الإيرادات الضريبية، وهي الشكل الرئيسي للموارد العامة المحلية، بسبب وهن النظم الضريبية وصغر القاعدة الضريبية. وبلغ متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا خلال الفترة 2008-2016 نحو 23 في المائة، مقارنة بنحو 40 في المائة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تباطأ متوسط نمو الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي

(40) الاتحاد الأفريقي، المقررات والإعلانات والقرار وكلمة الشكر الصادرة عن الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، 2020).

(41) African Union, *Africa's Governance Response to COVID-19* (Johannesburg, African Peer Review Mechanism Secretariat, 2020).

الإجمالي في السنوات الأخيرة. وظل متوسط نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي راكدا عند 17,2 في المائة بين عامي 2015 و 2017 بالنسبة لعيّنة من 26 بلدا أفريقيا⁽⁴²⁾. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى زيادة تراجع الإيرادات الحكومية، لا سيما في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي تحصل على معظم إيراداتها عن طريق فرض ضرائب على الصادرات. ومع ذلك، استجابت البلدان بسرعة وقدمت، من ميزانياتها الوطنية، مجموعات من المساعدات لتوفير شبكات الأمان بما متوسطه 0,5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي⁽⁴³⁾.

39 - ومما يثير قلقا أكبر هو مستوى التدفقات المالية غير المشروعة، التي يُقدّر أنها تكلف البلدان الأفريقية نحو 50 بليون دولار سنويا، متجاوزة بذلك المبلغ السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي تتلقاه القارة. وتعادل هذه الخسارة ثلاثة أرباع الفجوة المقدرة في التمويل الصحي الذي تحتاجه أفريقيا لتحقيق تقدم ملموس في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه. وقد بذلت البلدان الأفريقية جهودا لإنشاء أطر مؤسسية مخصصة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في القنوات الرئيسية للتجارة والاستثمار والنظم المالية والفساد. ومع ذلك، فإن التلاعب بقيم الفواتير التجارية والاحتيايل الضريبي وغسيل الأموال لا تزال أنشطة مزدهرة. ويمكن أن يؤدي كبح التدفقات المالية غير المشروعة وهروب رؤوس الأموال إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا بشكل كبير. ومن أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، يلزم اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها، وزيادة التعاون بين الوكالات، وتنسيق الإبلاغ، وإلغاء الازدواجية والتنافسية بين الولايات، وتوفير الدعم السياسي المستمر لإجراء الإصلاحات المؤسسية⁽⁴⁴⁾.

باء - التدفقات المالية الخاصة

40 - قبل الجائحة، كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بالفعل. ففي عام 2019، انخفض بنسبة 10 في المائة، ليصل إلى 32 مليون دولار. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2020، بتراجع تتراوح نسبته بين 25 و 40 في المائة. وإذا ظلت التدفقات المالية الخاصة أدنى من مستوياتها قبل الأزمة، فقد تواجه أفريقيا جنوب الصحراء فجوة في الموارد المالية تصل إلى 290 بليون دولار، فتُجبر البلدان على اعتماد تعديلات مالية أكثر حدة، مما من شأنه أن يؤدي إلى ركود طويل الأمد وتعافٍ أضعف.

41 - والتحويلات هي المصدر الرئيسي للإيرادات الخاصة الأجنبية في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي أعلى بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأفريقيا جنوب الصحراء معرضة بشدة للصدمات التي سببتها الجائحة في البلدان التي فيها نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة، ومنها إسبانيا وإيطاليا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن بلدان الشرق الأوسط. وهذه الاقتصادات الكبيرة مصدر لقرابة ربع مجموع التحويلات المالية المرسلة إلى المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تتخفف التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 23 في المائة بين عامي 2019 و 2020، من 48 إلى 37 بليون دولار، وذلك بسبب أزمة كوفيد-19.

(42) Amadou Boly, Martin Wafula Nandelenga and Jacob Oduor, "Mobilizing domestic resource in Africa for inclusive growth", *Africa Economic Brief*, vol. 11, No. 3 (2020).

(43) Economic Commission for Africa (ECA), "COVID19: G20-public debt service support initiative – questions and answers and how to accelerate access", May 2020.

(44) ECA, "Institutional architecture to address illicit financial flows from Africa", 2018.

ويتوقع حدوث أكبر انخفاض في جزر القمر وجنوب السودان وزمبابوي والسنغال وغامبيا وكابو فيريدي وليسوتو، حيث تمثل التحويلات المالية أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁵⁾.

42 - ومن المؤكد أن يؤدي فقدان التحويلات بسبب الأزمة إلى مزيد من الفقر والحرمان، نظرا لأنها تسهم في تغطية تكاليف أساسية للأسر المتلقية، مثل الغذاء والنفقات الطبية والرسوم المدرسية ونفقات السكن. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تسلم بأهمية التحويلات المالية في دعم الأسر وتأثيرها عموما على الحد من الفقر في أفريقيا، توصي الحكومات بخفض تكاليف إرسال واستقبال التحويلات المالية في القارة، وهي أعلى نسبة في العالم. فتكلفة إرسال 200 دولار من التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء تكلف في المتوسط، 9,25 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة 6,8 في المائة في سائر أنحاء العالم. وانخفضت هذه التكلفة انخفاضا طفيفا في الربع الأول من عام 2020 لتبلغ 8,9 في المائة في المتوسط⁽⁴⁶⁾. وقد التزم المجتمع الدولي التزاما كبيرا بخفض تكاليف المعاملات، حيث التزمت مجموعة البلدان العشرين جماعيا بالإبقاء على التكاليف عند نسبة 5 في المائة على الأكثر⁽⁴⁷⁾. وكذلك دعا الأمين العام إلى تخفيض تكاليف التحويلات إلى ما دون 3 في المائة، على النحو المبين في الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، وأقرب ما يمكن إلى الصفر، على النحو الذي تكرر تأكيده في قائمة الخيارات المنبثقة عن مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده.

جيم - المساعدة الإنمائية الرسمية

43 - تُعد المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا لتمويل التنمية في أفريقيا، ولا سيما لدعم الاستجابات الوطنية لأزمة كوفيد-19. وتشير البيانات الأولية في عام 2019 إلى أن صافي تدفقات المساعدات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا بلغ 37 بليون دولار، منها 31 بليون دولار لأفريقيا جنوب الصحراء. وتمثل هذه المبالغ زيادة طفيفة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2018 نسبته 1,3 في المائة و 1,1 في المائة على التوالي. وقد ارتفعت تدفقات المساعدات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا لتصل إلى 33 بليون دولار في عام 2019 بعد انخفاض في عام 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2,6 في المائة بالقيمة الحقيقية⁽⁴⁸⁾.

44 - ومع اعتماد خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، انفتحت الجهات المعنية في التنمية على الاستفادة من مواطن القوة في النظام المتعدد الأطراف لدعم أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال هناك توافق واسع في الآراء على أن للنظام الإنمائي المتعدد الأطراف دورا حاسما في معالجة آثار أزمة كوفيد-19. وفي حين لم يتحقق بعد الالتزام العالمي بتخصيص ما نسبته 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن عددا قليلا من البلدان المتقدمة النمو تجاوز تلك العتبة. وزاد أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مستويات التمويل المتعدد الأطراف زيادة طفيفة، مما أتاح للمنظمات المتعددة الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بوجه أساسي) الإسهام في الاستجابة الفورية للأزمة بسرعة ونطاق لم يسبق لهما مثيل.

Dilip Ratha and others, "COVID-19 crisis through a migration lens", Migration and Development Brief, (45) No. 32 (Washington, D.C., World Bank, 2020).

(46) المرجع نفسه.

ECA, "Coronavirus disease (COVID-19) and migrant remittances: protecting an economic lifeline", 2020 (47).

OECD, "Aid by DAC members increases in 2019 with more aid to the poorest countries", 16 April 2020 (48).

دال - تخفيف أعباء الديون

45 - قبل الجائحة، كان الدين العام قد ازداد في غالبية البلدان الأفريقية، واضعاً عدداً متزايداً منها في حالة مديونية حرجية. وفي عام 2019، بلغ متوسط نسبة الديون 61,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 39,5 في المائة في عام 2011. وبغية سدّ الفجوة الكبيرة في تمويل البنية التحتية في القارة، اقترضت البلدان بشكل متزايد من مقرضين لا يفرضون بشروط ميسرة بأسعار فائدة وخدمة دين أعلى. وهناك بلدان كثيرة غير قادرة الآن على تحمل أعباء ديونها، مع اعتمادها الشديد على أسعار السلع الأساسية، وتعرضها لتقلب العملات، ومحدودية قدرتها على تعبئة الإيرادات المحلية، وارتفاع التدفقات المالية غير المشروعة، وتراجع التمويل الخارجي والتحويلات المالية، وهروب رؤوس الأموال، وركود تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكلها عوامل تزيد من التحديات التي تواجهها في خدمة ديونها⁽⁴⁹⁾.

46 - وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 مديونية البلدان الأفريقية التي اضطرت إلى زيادة في الإنفاق الحكومي لمواجهة آثار المرض، مع انخفاض الإيرادات إلى حد كبير. وقد لجأت بلدان كثيرة إلى المزيد من الاقتراض لتمويل تدخلاتها ولتمويل عجزها. ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام لأفريقيا جنوب الصحراء إلى 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2020. ويقلص ارتفاع الديون والخسائر في الإيرادات مساحة الإنفاق من المالية العامة في العديد من البلدان الأفريقية، مما يضطرها إلى خفض استثماراتها في المجالات الأساسية للتنمية طويلة الأجل، وهو أمر من شأنه أن يقوض بشدة احتمالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030⁽⁵⁰⁾.

47 - وأعلن وزراء المالية الأفارقة أن القارة بحاجة إلى 100 بليون دولار لمواجهة آثار كوفيد-19، ودعوا إلى الإفراج الفوري عن رزم التحفيز الاقتصادي، التي تشمل تنازلاً عن جميع مدفوعات الفائدة على الدين العام وعلى السندات السيادية، والتي تقدر بمبلغ 44 بليون دولار لعام 2020، لتوفير مساحة للإنفاق من المالية العامة وسيولة فورية للحكومات. ووافقت مجموعة العشرين على تعليق التزامات الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل حتى حزيران/يونيه 2020. ولن يغطي عامل التيسير هذا إلا ربع مدفوعات خدمة الديون المتوجبة على أفريقيا في عام 2020، وهو لا يشمل كثيراً من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ولا الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تضررت بشدة من الأزمة. وقد دعا الأمين العام إلى حشد أكثر من 200 بليون دولار لأفريقيا كجزء من مجموعة شاملة من تدابير الاستجابة العالمية. ودعا أيضاً إلى تأجيل تسديد خدمة الديون على نطاق عام، بما في ذلك للبلدان المتوسطة الدخل، وإلى اقتراح خيارات فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، واقتراح حلول للمسائل الهيكلية في هيكل الدين الدولي وإصدار حقوق السحب الخاصة. ويزيد مجموع الاستجابة المتعددة الأطراف لأفريقيا عن 20 بليون دولار، بما يشمل تخفيف عبء الديون من صندوق النقد الدولي لـ 19 بلداً، وتوافر حقوق السحب الخاصة لبلدان أخرى على مدى السنتين أو الثلاث سنوات القادمة من أجل توفير الخدمات الصحية في الخطوط الأمامية، ودعم الفقراء والضعفاء، وإبقاء الاقتصادات واقفة على أقدامها. وتبلغ

(49) United Nations, "Policy brief: impact of COVID-19 in Africa".

(50) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Public finances after COVID-19: is a high-debt, low-growth trap looming for developing countries?", World Economic Situation and Prospects: Briefing, No. 142 (1 October 2020).

الاستجابة التجارية 16 مليار دولار في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، فقد قدمت الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، الدعم لفرادى البلدان أو للقارة. وهذا الدعم حاسم، ولكن يلزم اتخاذ تدابير إضافية كبيرة⁽⁵¹⁾.

رابعاً - تعزيز التنفيذ المنسق لخطة عام 2063 وخطة عام 2030 جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

48 - يسلط هذا الفرع الضوء على الأنشطة الجارية والتدخلات المحددة المنفذة (عادة بصورة مشتركة) من جانب كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويركز على ثلاثة مجالات مواضيعية مشتركة حاسمة للتعافي على نحو أفضل من أزمة كوفيد-19.

ألف - تعزيز القدرات الوطنية في مجال الصحة العامة

49 - قامت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بوصفها الوكالة التقنية للاتحاد الأفريقي المسؤولة عن الأمن الصحي القاري، بحشد استجابة لجائحة كوفيد-19 على نطاق القارة. وفي 22 شباط/فبراير 2020، اعتمد وزراء الصحة الأفارقة الاستراتيجية القارية الأفريقية المشتركة لمكافحة تفشي كوفيد-19 من أجل تنسيق جهود البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ووكالات الاتحاد الأفريقي، لضمان وجود التأزر وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد، وتعزيز ممارسات الصحة العامة القائمة على الأدلة من أجل المراقبة والوقاية والتشخيص والعلاج والسيطرة على كوفيد-19⁽⁵²⁾. وستنفذ الاستراتيجية من خلال فرقة العمل الأفريقية المعنية بفيروس كورونا ونظام إدارة الحوادث التابع للمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. ومن المبادرات الأخرى التي أطلقت على الصعيد القاري الشراكة لتسريع باختبارات الكشف عن كوفيد-19، التي أنشأتها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنصة الإمدادات الطبية الأفريقية لتيسير شراء الإمدادات الطبية وإمدادات المختبرات الحيوية من الموردين المعتمدين على الصعيد الوطني.

50 - وقد تركزت الجهود الأولى على تمكين البلدان الأفريقية من القيام بالكشف عن الحالات واحتواءها. وقد أسهمت أوجه التأزر بين المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا في زيادة عدد مختبرات الكشف عن كوفيد-19 من 2 إلى 43 مختبراً في أفريقيا في الفترة بين شباط/فبراير ومنتصف آذار/مارس 2020. ونُظمت حلقات عمل إقليمية لتعزيز قدرات البلدان فيما يتعلق بتعزيز المراقبة عند نقاط الدخول، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والتواصل بشأن المخاطر، وإدارة الحالات السريرية، وانتقلت حلقات العمل من حلقات عمل بالحضور الشخصي إلى حلقات دراسية شبكية في أوائل آذار/مارس مع إغلاق الحدود وتنفيذ تدابير الإغلاق الشامل. ويتزايد في أفريقيا إجراء اختبارات الكشف عن كوفيد-19 واقتفاء أثر مخالطي المرضى. وفي أيلول/سبتمبر 2020، أجرت جنوب أفريقيا نحو 4 ملايين اختبار (أكثر من 67 000 اختبار لكل مليون شخص) وأجرت إثيوبيا زهاء 1,2 مليون اختبار (أكثر من 10 000 اختبار لكل مليون شخص). وقد أجرت نيجيريا، التي يقدر عدد سكانها بـ 207 ملايين نسمة،

(51) United Nations, "Policy brief: impact of COVID-19 in Africa"

(52) African Union, "Africa Joint continental strategy for COVID-19 outbreak", 5 March 2020

328 2 اختبارا لكل مليون شخص⁽⁵³⁾. وقد كان للبلدان الأفريقية خبرة في مجال الوقاية والمكافحة بعد التعامل مع تشي الإيبولا قبل بضع سنوات، وقد استخدمت هذه الخبرة في إدارة تشي كوفيد-19. وتشمل هذه التدابير تحسين التشخيص، واقتفاء أثر مخالطي المرضى، وتنظيم حملات إعلامية عن الصحة العامة⁽⁵⁴⁾.

51 - وقد احتشدت البلدان الأفريقية والوكالات الصحية الدولية والشركاء لدعم تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا لمواجهة تشي كوفيد-19، وتعهّدت مؤسسة بيل وميليندا غيتس بتقديم 20 مليون دولار، وقدمت حكومة إثيوبيا ومؤسسة جاك ما الإمدادات الطبية، بما في ذلك ما يتعلّق منها بالتشخيص والمعدات لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 54 دولة.

52 - ولا تحسّن هذه الإجراءات من استجابة أفريقيا لكوفيد-19 فحسب، بل تساعد أيضا على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الصحة العامة التي تتصل بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

باء - البحوث والابتكارات والبيانات

53 - جمعت بلدان كثيرة بين بروتوكولات القائمة للرعاية الصحية في حالات الطوارئ والبحوث والابتكارات بغية تحسين فعالية الاستجابة. وبحلول 15 أيار/مايو 2020، سُجّلت 33 تجربة سريرية في أفريقيا لتقييم مجموعة من التدخلات الطبية والتدخلات الداعمة والتدخلات السلوكية لمواجهة كوفيد-19. وتمكنت نيجيريا من تحديد تسلسل طاقم المورثات الخاص بفيروس كورونا سارس-2 في آذار/مارس 2020. وفي السنغال، طوّر الباحثون اختبار تشخيصيا يكلف دولارا واحدا فقط ويمكن أن يسفر عن نتائج في غضون 10 دقائق. وفي غانا، تُستخدم المركبات المسيرة عن بعد من زيبلين (Zipline) لأخذ العينات إلى مواقع الاختبار. وقد حذت بلدان عديدة حذو كينيا وحولت العمل في المصانع القائمة إلى إنتاج الأقنعة بكميات كبيرة. وعممت رواندا الدفع بواسطة الهاتف المحمول لتعزيز الحواجز وتدابير التباعد⁽⁵⁵⁾.

54 - وقد أظهر الشباب الأفارقة قدرتهم على الابتكار في مواجهة الأزمة. ففي غانا، قام شقيقان ببناء حوض لغسل اليدين من المواد المحلية يعمل بالطاقة الشمسية، وزوّده بجهاز استشعار يحسب الوقت، حسب توجيهات غسل اليدين الذي يجب أن يستغرق 20 ثانية وفقا لما أصدرته منظمة الصحة العالمية. وفي السنغال، قام طلاب الهندسة ببناء روبوت متعدد الوظائف يتم التحكم فيه عن بعد يستخدمه المهنيون الصحيون لتقديم الرعاية للمرضى الخاضعين للحجر الصحي بأمان. وفي تونس، طوّر أساتذة وطلاب الهندسة منصة على شبكة الإنترنت يمكنها تقييم ما إذا كان من المرجح أن يكون لدى المرضى فيروس كوفيد-19 باستخدام صورة ممسوحة ضوئيا لصورة شعاعية للرئتين، مما يجعلها مفيدة بشكل خاص في المناطق التي تقتصر على المستشفيات الكبرى والأطباء المتخصصين. ويواجه الشباب الأفريقي الأزمة من خلال الإرشاد الصحي العام والعمل التطوعي. وقد برز العديد منهم كقادة ومستجيبين عاملين في الخطوط الأمامية في مجتمعاتهم المحلية، من خلال نشر المعلومات الصحيحة والمفيدة، وإجراء حملات نظافة اليدين

(53) World Bank, *Africa's Pulse*, vol. 22, p. 11.

(54) Patricia Geli, "Africa centres for disease control and prevention's COVID-19 response: a united, continental strategy", World Bank blog, 25 August 2020.

(55) Youssef Travaly and Aretha Mare, "Learning from the best: evaluating Africa's COVID-19 responses", 8 July 2020.

واستضافة المناقشات في وسائل التواصل الاجتماعي وحملات التوعية العامة، على سبيل المثال، مساهمين بالتالي في إنقاذ الأرواح.

55 - وللاستفادة من هذه الطفرة في الإبداع لدى الشباب، أنشئت جبهة الشباب الأفريقي المعنية بفيروس كورونا في أيار/مايو 2020 كإطار من أطر الاتحاد الأفريقي لإشراك الشباب في صنع القرار من أجل المساهمة في إيجاد حلول يقودها الشباب والمشاركة في قيادة استجابة أفريقيا للجائحة، فضلا عن دعم تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا لمواجهة تفشي كوفيد-19⁽⁵⁶⁾.

56 - ومركز المعارف الخاص بكوفيد-19 في أفريقيا التابع للأمم المتحدة الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منبر لتبادل المعلومات والبيانات وأداة للدعوة بشأن الاستجابات الخاصة بكوفيد-19. وهو أداة مفيدة لأسرة الأمم المتحدة وعامة الجمهور بما يحتويه من البيانات والمعلومات والمعارف عن كوفيد-19 في أفريقيا واستجابة الأمم المتحدة للجائحة. ويعزز مركز المعارف قدرة الأمم المتحدة على توحيد أدائها. والتصدي بفعالية لأزمة كوفيد-19 أمر محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لمركز المعارف أن يكون أداة هامة لتسريع وتيرة الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك من خلال تمكين التعاون والتواصل داخل منظومة الأمم المتحدة ومع شركائها.

جيم - المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063

1 - التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة

57 - تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في تيسير التنسيق ضمن المجتمع الدولي من أجل الاستجابة بفعالية لآثار أزمة مرض فيروس كورونا، وتشرك جميع الجهات المعنية وتعزز الشراكات لبناء القطاعات الاجتماعية في البلدان الأفريقية.

58 - ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي مجموعة من 40 كيانا من كيانات الأمم المتحدة تعمل في مجال التنمية على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية. والمنسقون المقيمون هم المكلفون بتمثيل الأمين العام على الصعيد القطري. وتحت قيادتهم، حشدت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة جهودها لدعم الحكومات والشركاء من أجل كفاءة التصدي بشكل حاسم ومتسق لجائحة كوفيد-19، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية على الصعيد الوطني مثل الصحة والحماية الاجتماعية والاقتصادية لإنقاذ سبل العيش وتحسين أوضاع الاقتصادات.

59 - وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية التي يرأسها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، هي آلية كلفتها الجمعية العامة بمهام النشاور والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الاستراتيجي بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا. وبوصفها آلية موجهة نحو تحقيق النتائج، وقررت فرقة العمل منبرا لكيانات الأمم المتحدة لتنسيق أنشطة التواصل والدعوة وتحديد الثغرات والتحديات في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الأعضاء في مجال التصدي لأزمة كوفيد-19.

(56) Office of the Special Adviser on Africa, "Youth and creativity: the African response to COVID-19", 2020.

60 - ويعتبر الاجتماع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منبر الأمم المتحدة الأساسي لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد عُقد آخر اجتماع في الفترة من 7 إلى 16 تموز/يوليه 2020، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت موضوع الاجتماع: "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون أثر جائحة كوفيد-19 على تحقيق الأهداف. وتباحثوا في سبل إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، بمساعدة المجتمع الدولي.

61 - وكان الاجتماع أيضا فرصة للبلدان لتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية التي ناقشت فيها النهج والإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ خطة عام 2030. ومنذ عام 2016، أجرى 45 بلدا أفريقيا استعراضات وطنية طوعية، منها 16 بلدا قدمت استعراضاتها في عام 2020 و 11 بلدا أجرت أكثر من استعراض واحد، مما أتاح صورة أوضح عن هذه البلدان، فضلا عن بلدان أخرى لها أوضاع خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت البلدان العشرة في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2020 إلى أنها تقوم بمواءمة الخطط والاستراتيجيات الوطنية مع الأطر الإقليمية. فعلى سبيل المثال، شكّلت خطة عام 2063 طرق تحقيق هذه البلدان لأهداف التنمية المستدامة. وأشارت البلدان أيضا إلى أهمية الشراكات وأنواع الدعم الأخرى في تعزيز جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف. ففي ليبيريا، على سبيل المثال، حصل عدد من المبادرات الوطنية لتعزيز الإحصاءات على دعم من الشركاء الرئيسيين في التنمية، بما في ذلك اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي⁽⁵⁷⁾.

2 - التنسيق والاتساق بين منظومة الأمم المتحدة ووكالات الاتحاد الأفريقي

62 - يسترشد التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الميدان، تتعاون كيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا في مجال التنمية المستدامة وتتسق دعمها للاتحاد الأفريقي من خلال المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا، الذي جمع آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أفريقيا). وسيجمع المنبر جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة العاملة في أفريقيا، مع الاتحاد الأفريقي، في اجتماع عام يُعقد سنويا عقب انعقاد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وفي شباط/فبراير 2020، عقدت الآلية دورة استثنائية عقب انعقاد الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي، للتداول بشأن موضوع "الاستفادة من عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في أفريقيا: دور منظومة الأمم المتحدة وأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته" ولإثارة تبادلات ثرية بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020، "إسكات دوي المدافع: خلق الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"⁽⁵⁸⁾.

63 - وقد أنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ولتقديم مدخلات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنتدى الإقليمي سنويا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "2020 voluntary national reviews: synthesis (57) report", 2020.

(58) انظر www.uneca.org/rcmspecialsession2020.

الإقليمية الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة. وهو يعزز مشاركة الجهات المعنية المتعددة ويعزز أوجه التآزر، ويشجع تضافر الجهود في سبيل تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية في الخطتين اللتين تعزز كل منهما الأخرى. وقد عُقدت الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي في شباط/فبراير 2020 تحت شعار "2020-2030: عقد لتحقيق تحول وازدهار أفريقيا من خلال خطة عام 2030 وخطة عام 2063". وبحثت المناقشات التي جرت خلال المنتدى العوامل التي تسرع تحقيق التحول والازدهار في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز على البلدان التي تتخذ إجراءات تحويلية خلال العقد المتبقي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁹⁾.

64 - وفي الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، كانت هناك دعوات إلى التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل وضع إطار مشترك للرصد والإبلاغ لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، بهدف تقليص عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الأعضاء إلى حد الأدنى. وما فتئ الاتحاد الأفريقي يعمل على موضوعه لعام 2020 للتأكيد على أن النزاعات تعوق النجاح في تنفيذ خطة عام 2063. ووُجّهت نداءات في الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي لإنشاء أفرقة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنسيق المبادرات المشتركة بشأن هذا الموضوع.

65 - ونظمت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وكيانات أخرى، سلسلة لتنمية معارف الجهات المعنية المتعددة بشأن موضوع "الدور الحاسم للتحول الرقمي في أفريقيا في عصر ما بعد كوفيد-19: كيفية التعجيل بالحلول الرقمية العملية على نطاق واسع بما يكون له أثر على الوظائف وسبل كسب العيش". وقد عُقد الاجتماع الأول في سلسلة المعارف على هامش الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وانبثقت عن المناقشات توصيات رئيسية في مجال السياسات، من بينها ما يتصل بضمان بيئة تمكينية وإطار تنظيمي قوي، وتوسيع نطاق الابتكارات والتكنولوجيات المحلية، من أجل صياغة خطة للتحول الرقمي في أفريقيا وتسخير إمكانات التكنولوجيا الرقمية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

66 - عجلت خطة عام 2030 وخطة عام 2063 بالتقدم المحرز، وغيّرتا السبيل الذي تعالج به الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية الثغرات والتحديات المتصلة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وقد عكست أزمة كوفيد-19 مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، من قبيل الحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، ولكنها تتيح أيضا فرصة للترويج لتحول في النموذج وإعادة ضبط السياسات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل زيادة الإدماج وضمان تعاف أفضل للجميع. وتدعو الأمم المتحدة إلى التضامن العالمي من أجل أفريقيا، مع التركيز على النساء والشباب والعمال ذوي الأجور المنخفضة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمال غير النظاميين، والفئات الضعيفة المعرضة بالفعل للخطر.

(59) انظر www.uneca.org/arfsd2020/pages/about-forum.

67 - ولمواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا وتحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لخطة تنمية أفريقيا، قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في النظر في التوصيات التالية:

(أ) من أجل التعافي بشكل أفضل من أزمة كوفيد-19 والتعجيل بالنمو الشامل خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان الأفريقية مواصلة إيلاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحسّن القطاع الصحي، وتقضي على الفقر المدقع، وتكافح عدم المساواة، ولا سيما عدم المساواة بين الجنسين، وتوفّر التعليم الجيد والوظائف اللائقة للجميع؛

(ب) ينبغي أن تشمل هذه السياسات الاستثمار في الرعاية الصحية الشاملة؛ وتعميم الحصول على الخدمات الأساسية؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية؛ وفي تنمية رأس المال البشري؛ وتنمية القطاع الزراعي؛ وفي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهي الجهات الرئيسية التي توفر فرص العمل؛ وأن تشمل هذه السياسات أيضا التحول الهيكلي، من أجل تنمية اقتصادات صناعية مضيئة للقيمة تعتمد بصورة كثيفة على المعرفة، مما يقلل من الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية وتصدير الموارد الطبيعية؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية والشركاء في التنمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية بهدف تحسين الوصول إلى البيانات والتكنولوجيات الرقمية المناسبة وتحسين نوعيتها من أجل تحقيق نمو اقتصادي أسرع وتنمية اجتماعية شاملة للجميع؛

(د) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحول أزمة كوفيد-19 إلى فرصة لحشد الجهود من أجل التنفيذ السريع والمتسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، بالاستفادة من شبكة الأمم المتحدة العالمية المكونة من أفرقة إقليمية ودون إقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، وعن طريق تعزيز التنسيق العالمي من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030؛

(هـ) ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يواصل تعميق شراكتهما الاستراتيجية من أجل تحقيق الأولويات الإنمائية على النحو المبين في خطة عام 2030 وخطة عام 2063 باتّباع نهج أكثر تكاملاً؛

(و) ينبغي للجنة أن تواصل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات خلال دورتها الستين في إطار بند يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 في أفريقيا.